

أثر التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني

(للفترة من 2000-2019)

د. أحمد ضوالبيت أحمد ضوالبيت، جامعة الإمام المهدي – السودان

ملخص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة، افترضت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين زيادة معدلات التضخم وزيادة العجز في ميزان المدفوعات السوداني، كذلك وجود علاقة عكسية بين زيادة الصادرات من السلع والخدمات السودانية والعجز في ميزان المدفوعات. إنتهجت الدراسة الأسلوب القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS باستخدام برنامج Eviews في تحليل بيانات الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين زيادة معدلات التضخم وزيادة العجز في ميزان المدفوعات السوداني، كذلك وجود علاقة عكسية بين زيادة الصادرات السودانية والعجز في ميزان المدفوعات السوداني. أوصت الدراسة بالاهتمام بالإنتاج لأنه يمثل الداعم الأساسي لميزان المدفوعات، ومن خلاله تتم عمليات التنمية في السودان، الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الصادرات السودانية وتطويرها، مما يعمل على انخفاض العجز في ميزان المدفوعات السوداني.

الكلمات المفتاحية: التضخم، ميزان المدفوعات، العجز، الصادرات، إنتاج.

The impact of Inflation on the deficit in the sudanese balance of payment

Abstract: The study aimed to measure the impact of inflation on the balance of payment deficit in the sudan, the study assumed that inflation has a positive effect on the balance of payment, as well as the existence of an inverse relationship between the export increase of the sudan and balance of payment. The study followed the standard approach using the EViews program and the OLS method to analyse the data during the study period (2000-2019). The study concluded that inflation has a positive impact on balance of payment in sudan, and the existence of an inverse relationship between the increase in exports and the balance of payment, the study recommended that it is important to produce goods because it is a basic support for the balance of payment in sudan, through that the complete development in sudan, using external policy in other countries to increase exports and develop their production to decrease the balance of payment in sudan.

Key Words: Inflation, Balance of payment Exports, produce.

الدراسات السابقة:

1. دراسة حاتم (2006م):

جاءت الدراسة بعنوان: نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان للفترة (1980-2005)، هدفت الدراسة الى الوصول إلى نموذج قياسي مقترح يحدد العلاقة بين متغيرات الدوال ومعرفة أهميتها ومدى تأثيرها. انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك من خلال الاسلوب الكمي لدراسة النموذج والذي اعتمد على الاساليب الاحصائية في بناء النموذج القياسي. افترضت الدراسة عدد من الفرضيات منها أن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي أكثر تفسيراً لنموذج ميزان المدفوعات من المتغيرات المستقلة غير المضمنة في النموذج. توصلت الدراسة الى النتائج ان ميزان المدفوعات في السودان يمكن ان يمثل بمعادلة خطية مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الميزان التجاري وان هذه المتغيرات مجتمعة في بناء النموذج. أوصت الدراسة على العمل على دعم الانتاج والقطاعات المنتجة حتى يتسنى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تأثيره الكبير للناتج المحلي في ميزان المدفوعات (حاتم سعيد احمد سعيد، 2006م، ص45/5).

2. دراسة عمر (2009):

جاءت الدراسة بعنوان: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل للفترة (2007-1978)، هدفت الدراسة للقياس العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التكيف خلال الفترة (1978-2007) واسباب فشل السياسات التي تم إنتهاجها في سبل إعادة التوازن كما أوضحت الدراسة أهم العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة. إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي والاسلوب الاحصائي لإتباع تلك العلاقات من خلال النموذج المقترح للدراسة. افترضت الدراسة وجود علاقة خطية بين كل من الصادرات والواردات والتضخم والديون الخارجية والبتروول وإتباع الحكومة سياسة التحرير الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج كان أهمها توضيح الأثر السلبي الذي نتج عن إتباع سياسة التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات وإيجابية اكتشاف البتروول وتصديره. أوصت الدراسة بالجوء إلى سياسة تغيير الانفاق الحكومي من خلال سياسة مالية ونقدية المباشرة التي تتألف من التعريفات الجمركية ونظام الحصص والقيود الأخرى على حركة السلع ورؤوس الاموال وتقليل الاستيراد وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. (عمر عبد الرحمن احمد، 2009، ص140/6).

3. دراسة جلال الدين (2013م):

جاءت الدراسة بعنوان: أثر النفط على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من (2000 - 2011)، هدفت الدراسة إلى بيان أثر النفط على ميزان المدفوعات في السودان، معرفة مدى تأثير النفط السوداني على الميزان التجاري وكذلك مدى تأثير النفط على الحساب الرأسمالي والمالي. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي واعتمد الدارس على مصادر ثانوية متمثلة في الكتب والرسائل العلمية والمجلات. افترضت الدراسة الى تأثير الإيرادات النفطية على حجم الواردات طردياً. توصلت الدراسة الى اكتشاف النفط وتصديره في تخفيف العجز في ميزان

المدفوعات. كما أدى إلى تحقيق الفوائض في الميزان التجاري في بعض السنوات (2003-2000).

أوصت الدراسة الى ضرورة تنوع الصادرات وزيادة السلع المصنعة بدلا من الاعتماد على تصدير المواد الخام وخاصة خام النفط(جلال الدين الجاك محمد، 2013م، ص6/100).

4. دراسة شيهان (2018):

جاءت الدراسة بعنوان: أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت الى انفجار أزمة المديونية الخارجية وتحليل الأثر على ميزان المدفوعات الناتج عن انعكاسات الديون الخارجية. انتهجت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي الوصفي. افترضت الدراسة تزايد الاهتمام العالمي بالديون الخارجية وأصبحت من الموضوعات الملحة التي تتطلب حلاً سريعاً. توصلت الدراسة الى ان الديون الخارجية تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات في المدى القصير والطويل ويعود السبب في ذلك الى انتهاج الدول النامية لسياسة خاطئة في استعمال القروض. أوصت الدراسة الى أن تقضي الدولة على العجز المزمّن في ميزان المدفوعات لا بد أن تطبق سياسات مالية ونقدية ملائمة تعمل على زيادة معدل نمو الصادرات بدرجة اكبر من الواردات ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي أدت الى زيادة الاعتماد على القروض الخارجية وتراكمها(شيهان ابراهيم النور التوم، 2018، ص7/281).

5. دراسة عبادة (2019):

أتت الدراسة بعنوان: غسل الأموال وأثره على ميزان المدفوعات في السودان، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وطرق ومراحل غسل الاموال، وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجريمة غسل الاموال. انتهجت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. افترضت الدراسة ان هنالك علاقة طردية بين جريمة غسل الاموال واختلال ميزان المدفوعات، وغسل الاموال له أثر سلبي على الاقتصاد القومي في السودان، غسل الاموال له أثر سلبي على السياسة المالية والنقدية، له أثر سلبي بين عمليات غسل الاموال وسعر الصرف. توصلت الدراسة أن الأموال المتولدة عن الجريمة في دولة معينة والتي يجري غسلها في دولة أخرى الى حرمان الدولة المحول منها من امكانية الاستفادة من هذه في تحويل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

أوصت الدراسة الى ضرورة التحديث المستمر لآليات الدولة واجهزتها الأمنية(عبادة السمانى محمد، 2019، ص7/134).

الإطار النظري للدراسة:

التضخم:

أوجد العديد من الاقتصاديين تعاريف كثيرة للتضخم كل حسب وجهة نظره، فمنهم من كان ينظر إلى التضخم على أنه (ارتفاع في دخل النقدية للأفراد إرتفاعاً غير عادل).

ومنهم من عرفه على أساس أن التضخم في التكاليف والذي يعني زيادة أسعار عناصر الإنتاج في السوق ولكن المعنى السائد والمتعارف عليه في الاقتصاد هو التضخم في الأسعار والذي يقصد به الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار.

ولقد أثبتت الدراسات التي على الشركات المساهمة العامة أن ارتفاع الأسعار يستخدم كمؤشر عام لظاهرة التضخم (إيمان عطيه ناصف، 2007، ص3). ويعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ويوضح ان مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من الآتي:

أ. الإرتفاع المستمر في الأسعار: إن خطورة مشكلة التضخم تأتي من ارتفاع الأسعار ويكون مستمراً على فترة زمنية، فالارتفاع المؤقت في الأسعار بسبب أي ظروف طارئة أو عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة ولذلك لا يمكن إعتباره نوعاً من التضخم فالتضخم يعني أن إرتفاع الأسعار يكون مستمراً.

ب. ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعني أن المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع، لذلك فحدوث إرتفاع في أسعار بعض السلع وانخفاض أسعار سلع أخرى قد لا يقضي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار ولذلك لا يعتبر تضخماً، ولكن التضخم يشير إلى حدوث ارتفاع في المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة.

1- أسباب حدوث التضخم:

هنالك نظريتان رئيسيتان تفسران حدوث التضخم وهما: التضخم يجذب الطلب والتضخم يدفع النفقة.

أ. النظرية الأولى: التضخم يجذب الطلب:

في ظل هذه النظرية فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلي ارتفاع مستويات الأسعار ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي مفيد بعوامل الإنتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي فإن زيادة الطلب الكلي قد تسبب في زياده في المستوي العام للأسعار. هنالك أسباب عديدة تفق وراء زيادة الطلب الكلي منها تزايد العرض الكلي للنقود ارتفاع معدل الارتفاع الحكومي للتخفيضات الضريبية المتعاقبة.

ب. النظرية الثانية: التضخم يدفع النفقة:

وطبقاً لهذه النظرية فالتضخم يحدث نتيجة ضغوط النفقات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية ويسمى عندها بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور. كما ينشأ عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع ويطلق عليه اسم التضخم الناشئ عن الزيادة الأرباح أن نجاح نقابات العمال في فرض زيادة الأجور بمعدل يزيد عن الزيادة التي تقررها قوى السوق بما يمهد زيادة متوسط الأجور النقدية في الاقتصاد القومي فإن النتيجة ستكون زيادة في المستوى العام.

نظرية تضخم الكلفة الدافعة:

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخاصة في البلدان الصناعة الرأسمالية المتقدمة، حيث أن معظم النظريات السابقة لها والتابعة للمدرستين الكلاسيكية والكنزية تؤكد تحليل جانب الطلب مثل تحليل المدرسة الكنزية بما يعرف (بالطلب الجاذب) لعملية التضخم، وإلا أن أصحاب نظرية الكلفة الدافعة (ناظم محمود نوري الشمري، 2008م، ص 7) لم يستبعدوا تماماً التأثيرات الناجمة عن الإنفاق إلا أن اهتمام الأسعار إنصب

على تحليل جانب العرض من خلال تأثير الأجور المستحقة في تحديد الأرباح أو كذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة (الاحتكار) أو (احتكار القلة).

إذ تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها التفاوضية في الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من جهة نظر المنتجين مما يدفعهم ذلك بحكم قوتهم الاحتكارية أو شبه الاحتكارية من زيادة الأسعار لتلافي زيادة كلفة الأجور فيقابل زيادة الأسعار زيادة في الأجور ثم زيادة الأسعار، وهكذا تستمر الضغط التضخمية الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن شهدت هذه البلدان ارتفاعات متزايدة مستمرة في المستوى العام للأسعار.

وهناك من الاقتصاديين من لا يبرر زيادة الأسعار بحجة الأجور من قبل المؤسسات الاحتكارية التي تعرف باحتكار القلة على أساس أن السبب الحقيقي لزيادة الأسعار يعزى إلى حالة المؤسسات في هذه الصناعات المحافظة على أقصى الأرباح الممكنة بحكم سوق الاحتكار أو شبه الاحتكار لدى ينتج لها ذلك وبمعنى آخر قد لا تسبب زيادة الأجور سوى تغيرات حدية في التكاليف وبالتالي لا يؤثر كثيراً في ربحية المؤسسات، ويعتمد الاقتصاديون آخرون بأنه لما كانت الزيادة في الأجور غير قابلة للتخفيض فقد تفضل بعض المؤسسات تحدد أسعار منتجاتها إلى دون المستويات التي تحقق لها أقصى الأرباح خلال فترة الانتعاش أو الرواج الاقتصادي بهدف تجنب تحقيق أقصى الأرباح خلال فترة الركود الاقتصادي المسماة بانخفاض الطلب.

هذا وقد قسم بعض الاقتصاديين تضخم الكلفة الدافعة إلى مجموعة من النظريات الفرعية التي تقس التضخم مثل (تضخم الأجور) الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأجور الذي يترتب عليه ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية والخدمية ويحدث ما يعرف بالتضخم (اللوبي) أو (اللزوني) بحيث يكون الارتفاع في الأجور أو لا يتبعه ارتفاع في الأسعار وتتعاقب الزيادة في كل من الأجور والأسعار.

كذلك من النظريات الفرعية لتضخم التكلفة الدافعة نظرية تضخم الأرباح حيث تلجأ المؤسسات والمنشآت الصناعية الكبيرة التي يسودها حالة الإحتكار أو شبه إحتكار إلى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج أيضاً حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة.

ب. نظرية ضغط الطلب:

تقسر هذه النظرية التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب وليس في الزيادة الحاصلة في إجمالي الطلب الكلي كما هو الحال في النظرية السابقة (نظرية جذب الطلب).

إذ أن التضخم (بحسب نظرية هيكل أو تغير الطلب) ينجم عن التغيرات الداخلية في تركيب الطلب حتى لو لم يكن إجمالي الطلب مفرطاً في الزيادة ولم يكن هناك تجمع إحتكاري في تركيز السلطة الاقتصادية على أساس وجود مناطق معينة في الاقتصاد تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ومستجيبة لزيادات في الطلب وغير مرنة في إنخفاضه بمعنى آخر أن الزيادات الحاصلة في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في تركيب أو مكونات الطلب الكلي بقدر أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي ولهذا يمكن لمثل هذا النوع من التضخم يعير تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بحيث يتكيف العرض مع التغيرات في

الطلب الكلي علماً بأن مثل هذا النوع من التضخم ليس حاداً ويمكن إن يلاحظ في الفترات التي تعقب الحروب إذ يتم تغيير مجالات الإنفاق والتمويل الحربي العسكري مما يؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج في صناعات عديدة مقابل زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي مما يترتب على ذلك زيادة أسعار السلع الاستهلاكية التي تتعرض لزيادة الطلب عليها مما يدفع المستثمرين إلى التوجه نحو الاستثمار في هذه الصناعات الاستهلاكية ثم زيادة حجم العرض من السلع الاستهلاكية اللازم لمواجهة الطلب المتنامي عليها.

ونستنتج من تلك النظريات الأسباب التالية:

-زيادة الطلب عن العرض: (والذي يعنى قلة الإنتاج مع زيادة الإنفاق) حيث إنه عند وجود إنتاج قليل مع تزايد الطلب على السلع والخدمات هذا يؤدي إلى ارتفاع تلك السلع والخدمات.
-ارتفاع تكلفة الإنتاج: وهو الذي يسبب بما يعرف التضخم في التكاليف (سواء كان على شكل زيادة في الأجور أو في الأرباح أو كليهما).

-زيادة عرض النقد: قد تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى زيادة إصدار النقد لتحقيق مديونيتها الداخلية وهذا بالتالي يؤدي إلى التضخم (أي أن العجزات في الموازنات الحكومية قد تؤدي إلى السيولة الفائضة ومن ثم إلى التضخم).

-الأحداث الغير اعتيادية: هنالك العديد من الأحداث والتطورات المختلفة التي تؤدي إلى حدوث التضخم كالأحداث السياسية والتي تؤدي إلى شكل كبير على ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهر لدى الدراسة أن الشركات الصناعية تعاني من مظاهر التضخم (كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، 2009، ص 20)

2- أنواع التضخم:

إن تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم، أدت إلى وجود أنواع متعددة منها:

أ. التضخم جذب الطلب: ويقصد بها زيادة الأسعار الناجمة عن زيادة الطلب مع قلة الإنتاج، (إن زيادة الإنفاق في الاقتصاد القومي لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجة زيادة الأسعار) أي إنه لو تم ارتفاع سعر سلعة بـ 2 ج فإن زيادة الإنفاق ستصل إلى 15 ج بالتالي تترتب عليها زيادة في الإنتاج بمقدار 5 وحدات.

ب. التضخم الزاحف: ويقصد به ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل تدريجي وينسب بسيطة (الارتفاع بمقدار 1 أو 2 أو 3% سنوياً في المستوى العام للأسعار) ويمكن إغلاق نتيجة في النوع من التضخم على النسب البسيطة التي تحدث للمستوى العام للأسعار ويؤدي إلى الارتفاع والتي تعد من مظاهر نمو الاقتصاد لا يؤثر بشكل سلبي.

ج. التضخم الجامح: يعتبر هذا النوع من التضخم أشد الأنواع تأثيراً على الاقتصاد أو ضرراً به، حيث تتوالى الزيادة في الأسعار، بشكل مرتفع دون إنقطاع (وبالتالي تفقد النقود قيمتها كوسيط للتداول).

د. التضخم في التكاليف: وهو التضخم الذي ينتج عن ارتفاع أسعار أحد عناصر الإنتاج.

هـ. التضخم الركودي: هو التضخم الذي فيه يجتمع الركود الاقتصادي مع التضخم العالي، (وهي حالة يجتمع فيها الركود والجمود الاقتصادي أو التباطؤ الشديد في النمو الاقتصادي من ناحية مع التضخم العالي من ناحية ثانية).

و. التضخم الأصيل أو الصريح أو الصحيح: يحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.

ر. التضخم المكبوت: في هذا النوع لا يظهر التضخم في صورة إرتفاع في الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق تسببت منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ومنع الارتفاع في الأسعار في الظهور وعلى الرقم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم إلا إنه يكون واضحاً في عدة مظاهر أخرى من أهمها:

أ. إختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء.

ب. ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض السلع بسعر المثبت.

أثار التضخم:

1 - انخفاض القدرة التنافسية للصادرات:

سيؤدي ارتفاع الأسعار للسلع المحلية إلي انخفاض الصادرات والفوائد التصديرية من جهة، وزيادة الطلب المحلي علي الاستيرادات من جهة أخرى. وستؤدي التأثيرات السلبية بهذه التحويلات إلي حدوث عجز في الميزان التجاري، والتي احتمال انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي استنزاف القطر المهني لاحتياجاته من العملات الأجنبية مما يعني ضرورة اتخاذ الإجراءات الفاعلة للحد من التأثيرات السلبية للتضخم علي الاقتصاد القومي(مصطفى يوسف كافي، 2015 م، ص 368).

2 - التضخم وتوزيع الدخل:

أحد الأسباب الرئيسية السلبية المثيرة للاهتمام بظاهرة التضخم هو اثار القوم علي توزيع الدخل في المجتمع ولفهم آثار التضخم علي إعادة توزيع الدخل، ومن الضروري التمييز بين هو الدخل في الحقيقي والنقدي فالدخل موقوماً بالنقود، أما الدخل الحقيقي فهو قدرة الدخل النقدي علي شراء السلع وخدمات.

3 - اثر التضخم علي أسعار الفائدة:

تتفادى خسارة الدائنين أو المقرضين وتشجيعهم علي تقديم الأموال أو مدخراتهم إلي المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد علي أموال المقرضين، ومن ثم هنا يجري للتفريق بين الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي.

والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم ويحسب معدل العائد الحقيقي وفقاً لمعادله فيشر علي النحو التالي:

$$R = I - F$$

(F) هي معدل العائد الاسمي أو المعني منه، و(I) هي معدل الفائدة الحقيقي، و(R) حيث معدل التضخم. فإعطاء سعر الفائدة (10%) علي قرض لمدته عام في الدولة يتوقع أن يصل فيها (6%)

بمعني أن % التضخم إلي (6%) مثلاً، يعني أن معدل العائد الحقيقي هو (4%) فقط (10%) سعر الفائدة المعلن عنه (المعروض) ينقسم إلى (6%) مقابل إخطار التضخم المتوقع وعائد حقيقي علي أموال المقرضة. (مايكل إيدحمان، 1988، ص374).

4 - أثر التضخم علي النمو الاقتصادي:

اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم علي النمو الاقتصادي. فهناك فريق يري بأن التضخم له تأثير سلبي علي نمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادي في المستقبل فيؤثر ذلك علي قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين الخاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات. ويرري أنصار هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور أي العمال يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقي مع ارتفاع الأسعار.

أما الفريق الآخر فيري بأن الشواهد التاريخية لا تدلل علي وجود انخفاض في حجم المدخرات أو أن الميل للعمل يقل بل بالعكس يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي فتختلف معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحقه الزيادة في الأسعار سيعمل علي زيادة الأرباح مما يشجع علي زيادة الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلي خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوي اقل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

يري الباحث أن كل فريق يسوق من المبررات التي تؤيد وجهه نظره الا أن صحة اي منهما يعتمد علي كثير من العوامل المترابطة التي من أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة أم إنه من النوع الذي يتزايد ببطء؟ فالنوع الأول ضار لعملية النمو الاقتصادي نظراً لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعيه ويخلق حالة من عدم الثقة في الأحوال الاقتصادية للمجتمع بينما في حالة النوع الثاني فمع سياسات اقتصاديه حكيمة تتمثل في إجراءات علاجيه للاستثمار والادخار وغيرها من تكاليف الإنتاج بصفه عامة أظهرت قوة التأثير السلبي للتضخم علي النمو أن السلطات النقدية يجب أن تعتمد علي نموذج هيكلية واضح من الاقتصاد لتوجيه قرارات سياساتهم نحو معالجة التضخم، إن التضخم يعمل علي تشويه مسار التنمية الاقتصادية لأنه يسبق الميل لشراء الأصول المالية أو الاحتفاظ بحسابات ادخارية مقابل تشجيع عملية تعبئة الادخار للاستثمار الخاص(مايكل، 1988ص385) ، بينما يحقق لأصحاب رؤوس الأموال أرباحاً متزايدة باستمرار، لذلك فإن التضخم يؤدي إلي النمو غير المتكافئ للقطاعات الاقتصادية ويرفع في اتجاه سوء تخصيص الموارد المالية. ويؤدي ذلك إلي التخلص من العملة الوطنية التي تنخفض قيمتها الشرائية في الداخل والخارج علي السواء، والعبرة هنا ليست بالأسعار الرسمية وإنما بأسعارها في السوق الحرة والسوداء، وبناء على ما تقدم تفقد العملة المحلية أحياناً وظيفتها كمخزون ومستودع للقيمة أو تعهد بهذه الوظيفة إلى عملة أجنبية مع الدولار ويؤكد على ذلك أحد الكتاب بأنه يؤثر التضخم على اتجاهات الاستثمار القومي من حيث توزيعه بين القطاعات المختلفة السواء الإنتاجية أو الخدمية من ناحية والقطاع العام أو القطاع الخاص من ناحية أخرى

بالإضافة إلى الأثر الذي يعبئه التضخم بالنسبة لتدفق أو انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية.

5. مسار التنمية الاجتماعية:

يعمل التضخم على تشويه التنمية الاجتماعية فالتضخم وسيلة ملتوية لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الدخل المتغيرة كأرباح رجال الأعمال وعلى حساب أصحاب الدخل المحدودة أو الثابتة، ومن ثم يدب الخلل في الهياكل الاجتماعية.

يمكن تلخيص أثر التضخم على النشاط الاقتصادي والسياسي لإعادة توزيع ضعف القوة الشرائية للنقود، مما يقلل من رغبة أفراد المجتمع في الادخار يؤدي التضخم إلي دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج، حيث يتم تحويل رؤوس الأموال إلي عملات أجنبية حماية لها يشجع التضخم علي الاستهلاك حيث تفقد العملة قيمتها ويفقد المستهلك ثقته بها فيفضل استبدالها بسلع ظهور المسار في السوق سواء تخفيض جوده بعض السلع بسبب سهوله تسويق سلع رديئة في ظل ارتفاع الأسعار يحدث تضخم أجواء تشاؤمية تجعل المستثمرين يقلعون عن المشاريع الإنتاجية في المستقبل التي لا يبدأ إنتاجها الا بعد فترة من الزمن مما يؤدي إلى البطالة بسبب تراجع الإنتاج يعمل التضخم على زيادة العرض من السلع الكلمات على حساب السلع الضرورية لأن الطبقات الفنية هي القادرة علي الاستهلاك أكثر من أصحاب الدخل الثابتة مما يؤدي إلى توجيه الموارد الإنتاجية الى إنتاج سلعكمانية علي حساب السلع الضرورية يعمل تضخم على التأثير السلبي على الأوضاع السياسية لأننا لا نستطيع أن ن فصل بين الاقتصادي وأثره الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والآثار السياسية(حلمي محمود، 1991م، ص 41)

6 - أثر التضخم علي القرارات المتعلقة بالمستقبل:

يشوه التضخم القرارات المتعلقة بالنفقات المستقبلية والقرارات المتعلقة بمستويات الإنتاج المناسبة مثال: 10% تضخم أدت في بريطانيا إلى نقص في ناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2% نتيجة حالة عدم اليقين التي خلقتها ارتفاع الأسعار.

يحسب ما سمي بمعدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية:

معدل التضخم: المستوى العام للأسعار في سنة ما - المستوى السنوي العام للأسعار في السنة السابقة / المستوى العام للأسعار للسنة السابقة * 100 .

تقوم عملية حساب مستوى عام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل سلعة حسب أهميتها بالنسبة لميزانية الأسرة بما يسمى بمسح إنفاق الأسرة وفي العادة يتم إعداد ما يسمى بقياس موحد المتوسط أسعار سلع والخدمات في بلد ما، وذلك وفقاً لأسعار المستهلكين أو لأسعار المنتجين.

التضخم في السودان:

إنخفضت معدلات التضخم الي (4.9%) في عام 2001 الي عام (8.0%) في عام 2000 وارتفعت مرة أخرى في عام 2002 الي (8.3%) ثم انخفضت في عام 2003 الي (7.3%) و ثم ارتفعت معدلات التضخم في عام 2004 الي (8.5%) وكذلك في عام 2005.

كما سجلت معدلات التضخم مستويات منخفضة نسبياً عام 2007 في مستوى الخانة الواحدة منذ شهر فبراير وحتى شهر سبتمبر، وارتفع في شهر أكتوبر الي معدل ذو خانيتين حيث انخفض

مرة أخرى إلى خاتمة واحدة، وعلى الرغم من ذلك ارتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم من (7.2%) عام 2006 إلى (8.1%) عام 2007 ثم ارتفع متوسط معدل التضخم خلال الفترة من (2009 - 2013) من (11.2%) في عام 2009 إلى (37.1%) في عام 2013 ويعزى ذلك لتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية، وأهمها تطبيق سعر الصرف في المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات. وبلغ متوسطها خلال (2009 - 2013) حوالي (22.9%) ويلاحظ ارتفاعه خلال العامين الآخرين عن المتوسط حيث بلغ (35.1%) و(37.1%) على التوالي.

ارتفع التضخم الكلي من (16.9%) بنهاية عام 2015م إلى (17.8%) بنهاية عام 2016م، كذلك ارتفع معدل التضخم بنهاية العام من (12.6%) بنهاية ديسمبر 2015م إلى (30.5%) بنهاية ديسمبر 2016م نتيجة للتوسع النقدي وتعديل سعر الصرف وزيادة الإنفاق العام ورفع الدعم التاريخي عن السلع الأساسية. ارتفع التضخم الكلي من (17.8%) بنهاية عام 2016م إلى (32.4%) بنهاية عام 2017م، بينما إنخفض معدل التضخم بنهاية العام من (30.5%) بنهاية ديسمبر 2016م إلى 25.3% بنهاية ديسمبر 2017م، أما متوسط معدل التضخم فقد ارتفع من (17.8%) عام 2016م إلى (32.6%) عام 2017م.

إنخفض التضخم الكلي من 63.3% في عام 2018 إلى 51% عام 2019، كما إنخفض معدل التضخم بنهاية العام من 72.9% بنهاية ديسمبر 2018 إلى 57% بنهاية ديسمبر 2019. وبالرغم من أن التضخم قد يحدث نتيجة لعدد من العوامل مجتمعة أو منفردة إلى أن انطلاق التضخم نتيجة لزيادة إنفاق الدولة الاستهلاكي والاستثماري هو من أهمها في وقتنا الحاضر. كما أن حدوث التضخم بسبب تمويل عجز الميزانية والاستدانة من النظام المصرفي نتيجة للزيادات المستمرة في إنفاق الحكومة الاستهلاكي وذلك لعدم مساهمة هذا النوع من الإنفاق الحكومي في زيادة إنتاج السلع والخدمات وزيادة عرضها. (تقارير بنك السودان المركزي في الفترة من 2000-2019).

ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة (محمود يونس، عبد النعيم محمد، 2000، ص 380).

وينبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي:

أ. ينصب إهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقاً لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

ب. يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

ج. يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والأعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي. يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.

د. لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يوليو وتنتهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أبريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة إقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الإقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على إتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام. (زينب حسين عوض الله، 1999، ص100)

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على إختلالات في بنوده المختلفة.

ومن الجدير بالذكر، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض، أهمها:

أ - تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.

د- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن. (أحمد مندور، 1999، ص159).

أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية: (عرفان تقي الحسيني، 2002، ص115). إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم

وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف.... إلخ

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

عناصر ميزان المدفوعات:

نظراً لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

1- الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين: أ. الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضاً ميزان التجارة المنظورة. ب. ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية، ويسمى بميزان التجارة غير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

2- حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

3- حساب رأس المال: (العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغييراً في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

أرؤوس الأموال الطويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها وشراؤها من وإلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل.

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل.

وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

كما تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة لميزان المدفوعات الأساسي ولقد أخذنا بالتقييم السابق فقط من أجل التوضيح والتبسيط. (أحمد مندور، 1999، ص214).

3- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.

4- فترة السهو والخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

5- طريقة التسجيل:

كما قلنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن وفي الجانب المدين.

بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل:

1- الاستيرادات من السلع والخدمات

2- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)

3- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب الدائن: يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

1- الصادرات من السلع والخدمات

2- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)

3- رؤوس الأموال القادمة من الخارج

3. أسباب الاختلالات في ميزان المدفوعات:

أن ميزان المدفوعات يكون متوازناً محاسبياً نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج . إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً؟

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

أ. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

(احمد مندور، 1999، ص161).

ب. أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة ، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أنواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

ج. أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول

فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها. (بسام الحجاز، 2003، ص142)

د. الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجيء في أدواق المستهلكين محلياً ودولياً فهذه الحالات ستؤثر في صادرات القطر المعني، الشيء الذي ينجم عنه انخفاض في حصيلته هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي خصوصاً قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

أ. التصحيح عن طريق سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر (سامي عفيفي حاتم، 1994، ص102)، وعدم تقيد من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماماً. (عرفان تقي، 2002، ص85).

ب. التصحيح عن طريق الدخل:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.

- جمود الأسعار (ثباتها).

- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجي، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبه زيادة في معدل الأجور

ومن ثم الدخل الموزعة وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكينزيين لا يرون ضماناً لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وطبقاً للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغييرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلاً، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلاً وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضاً في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتقدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراً لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للدخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار. (زينب حسين، (1999)، ص105).

د. طريقة المرونات (أو التجارة):

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاها على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغييرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصاً من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية:

1. أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب لى الصادرات للبلد واستيراداته.
2. آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات.(زينب حسين، 1999، ص111).

ميزان المدفوعات في السودان:

سجل الحساب الجاري عجزاً مستمراً خلال الاعوام السابقة وصل في عام 2001 الى 1216,79 مليون دولار. ثم بدأ العجز في الانخفاض عام 2002 و2003 حيث بلغ 973,56 و522,35 مليون دولار على التوالي. كذلك شهد الحساب المالي والرأسمالي تحسناً مستمراً، حيث ارتفع من 534,47 مليون دولار في عام 2001 الى 841,45 مليون دولار في عام 2002 و1389,93 مليون دولار في عام 2003، مما أدى الى تحسن الموقف الكلي وزيادة الارصدة من العملات القابلة للتحويل من 127,6 مليون دولار في عام 2001 الى 300,3 مليون دولار في عام 2002 والى 422,56 مليون دولار في عام 2003.

استمر الموقف الموقف الكلي لميزان المدفوعات مسجلاً فائضاً هذا العام بزيادة قدرها 97,30 مليون دولار مقارنة بالعام 2004، حيث حقق في العام 2004 فائض قدره 730.18 مليون دولار مقارنة بفائض قدره 422.56 مليون دولار في عام 2003، أما في عام 2005 فقد حقق الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائض قدره 827.48 مليون دولار والذي نتج عن زيادة الحساب الرأسمالي والمالي من 1353.88 مليون دولار عام 2004 مما نتج عنه انخفاض نمو الموقف الكلي لميزان المدفوعات لعام 2005.

ارتفع العجز في الموقف الكلي لميزان المدفوعات الى 208.6 مليون دولار عام 2006 الى 282.6 مليون دولار عام 2007 نتيجة لانخفاض الحساب الرأسمالي والمالي من 4,611.0 مليون دولار عام 2006 الى 2,945 مليون دولار في عام 2007 بمعدل 36.1%.

كما انخفض العجز في الحساب الجاري من 9,914 مليون دولار في عام 2006 الى 2.3,268 مليون دولار في عام 2007 بمعدل 33.6% وذلك لتحول الميزان التجاري من عجز قدره 1,448.1 مليون دولار في عام 2006 الى فائض قدره 1,156 مليون دولار في عام 2007.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.0 مليون دولار في عام 2007 الى فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008 نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من 1,156.8 مليون دولار في عام 2007 الى 3,441.1 مليون دولار في عام 2008 بمعدل 197.5%. وبالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من 2,925.0 مليون دولار في عام 2007 الى مبلغ 1,465.9 مليون دولار.

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502.0 مليون دولار في عام 2009 الى 54.2 مليون دولار في عام 2010. وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2,177.4 مليون دولار في عام 2009 الى فائض بمبلغ 256.8 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 111.7%.

نتيجة لتحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009 الى فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 1046.8% على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4%.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الى ارتفاع العجز من 54.2 مليون دولار عام 2010 مقابل عجز 835.4 مليون دولار عام 2011 على الرغم من تحسن فائض الحساب المالي والرأسمالي من 661.1 مليون دولار عام 2010 الى 1,882.8 مليون دولار في العام 2011 بمعدل 184.8%، ويعزى ارتفاع العجز في الميزان الكلي الى تراجع الفائض في الحساب الجاري من 157.2 مليون دولار في عام 2010 الى 863.1 مليون دولار في عام 2011 نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من 2,564.9 مليون دولار في عام 2010 الى 1,470.9 مليون دولار في عام 2011 بمعدل 42.6%، وارتفاع بند الأخطاء والمحذوفات لمدفوعات غير ميوّبة، من 872.5 مليون دولار في عام 2010 الى 2,804.2 مليون دولار عام 2011م.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الى انخفاض العجز من 24.1 مليون دولار عام 2012 الى 17.6 مليون دولار في العام 2013 ويعزى ذلك لتحسين العجز في الحساب الجاري. تحول الموقف الكلي في ميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار عام 2014 الى فائض بمبلغ 18.4 مليون دولار عام 2016.

تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز قدره 18.7 مليون دولار في عام 2016 الى عجز بمبلغ 12.8 مليون دولار في عام 2017. ويلاحظ أهم التطورات التي حدثت بين عام 2016 و عام 2017.

سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائض بمبلغ 12.4 مليون دولار عام 2019 مقابل عجز بمبلغ 25.2 مليون دولار عام 2018 (تقارير بنك السودان المركزي للفترة من 2000-2019).

تحليل بيانات الدراسة

النموذج القياسي

إعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمعادلة واحدة تتناول أثر التضخم على الميزان التجاري في السودان ومتغيرات أخرى مستقلة أخرى أدخلت في النموذج كالاتي:

$$BP = B_0 + B_1INF + B_2X_2 + B_3M + B_4RE + U_4$$

حيث أن:

BP = المتغير التابع وهو ميزان المدفوعات ونرمز له بالرمز

B_0 = ثابت وهو عبارة عن قيمة ميزان المدفوعات اذا لم يكن هنالك أثر للمتغيرات المستقلة

B_1 = وهي مقدار التغير الذي يحدث نتيجة لتأثير التضخم.

INF = معدل التضخم في السودان خلال فترة الدراسة

X = الصادرات الكلية: هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة إلى الأسواق الدولية الخارجية

$M =$ الواردات الكلية: كل ما تم توريده للسوق المحلي من سلع وخدمات مستوردة، أو قادمة من الخارج لتغطية حاجة السوق

$RE =$ سعر الصرف الفعلي: هو النسبة التي يحدث على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني

$U =$ المتغيرات العشوائية الغير مضمنة في النموذج

الشواهد التطبيقية

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على النموذج القياسي أعلاه خلال فترة الدراسة توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

$$BP = 2972 + 94.69 INF + 9.20X + 0.000164M + 44.4 RE + U_4$$

$$(3.21) (2.965) (2.25) (5.54) (3.18)$$

$$R^2 = 69F = 5.31DW = 2.1$$

تشير نتيجة تقدير المعادلة إلى أن جميع إشارات المعلمات المقدره موافقة للنظرية الاقتصادية. كما يلاحظ أن إحصائية F المحسوبة (3.31) أكبر من الجدولية (3.06) وذلك عند درجات حرية (15,3) مما يشير إلى جودة توفيق خط العلاقة.

ويوضح معامل التحديد R^2 أن (69%) من ميزان الدفعات تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة التي تم ادراجها في النموذج، بينما (31%) تعزى إلى عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. العلاقة الطردية الموجبة بين زيادة معدلات التضخم تعمل على زيادة العجز في ميزان المدفوعات وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.

ان العلاقة السالبة بين الصادرات الكلية مع الميزان التجاري هذه العلاقة منطقية وموافقة لنظرية الاقتصاد.

تشير إحصائية معامل التحديد R^2 إلى أن (69%) من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات يمكن أن تتمثل في التضخم والمتغيرات المفسرة الأخرى.

كما تشير f المحسوبة الى 3.31 الى يمكن مقارنتها f الجدولية (3.06) حيث أن المحسوبة أكبر من الجدولية وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل ونرفض فرض العدم وتوجد العلاقة بين ميزان المدفوعات والمتغير المستقل ومعامل التضخم والمتغيرات المفسرة الأخرى.

كما توضح إحصائية المقدرات t المحسوبة 3.21 والجدولية 2.35 مما يوضح أن المحسوبة أكبر من الجدولية وبالتالي نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم ويعني ذلك وجود علاقة طردية موجبة بين العجز في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

التفسير الاقتصادي:

اتضح من نتيجة التحليل الاحصائي ان العلاقة الموجبة بين الصادرات والعجز في ميزان المدفوعات تأتي وفق النظرية الاقتصادية، وتجسد الحالة المنطقية والواقعية، كذلك يلاحظ العلاقة السالبة بين الواردات مع العجز في ميزان المدفوعات وهي تعبر عن العلاقة العكسية مما يعني أنه كلما زادت الواردات تعمل على زيادة العجز في ميزان المدفوعات وذلك لأنها تنقل الميزان التجاري بدفع كميات كبيرة من النقد الأجنبي لمقابلة السلع والخدمات التي تستورد من

العالم الخارجي. أما فيما يخص سعر الصرف نجد أن هذه العلاقة منطقية وموافقة للنظرية الاقتصادية وذلك لأن كلما كانت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار مرتفعة فإن ذلك يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات، ولكن عندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار فإن ذلك يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وهذا ما حدث في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة .

النتائج

- 1- يؤثر التضخم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات السوداني.
- 2- تعمل زيادة الصادرات من السلع والخدمات السودانية في استقرار الميزان التجاري.
- 3- زيادة الواردات كانت نتيجة حتمية للحظر الاقتصادي خلال فترة الدراسة الذي يحد من مدخلات الانتاج.
- 4- انخفاض الانتاج عمل على تدهور الوضع الاقتصادي في السودان مما انعكس سلباً على ميزان المدفوعات.
- 5- تأثر السودان من عدم الاهتمام بالبنية التحتية وهذا نتيجة للحظر الاقتصادي المفروض على الدولة من قبل مؤسسات التمويل الدولية.

التوصيات:

- 1- يجب الاهتمام بتنمية المشاريع الزراعية لأنها تشكل الداعم الحقيقي للانتاج في السودان.
- 2- تشجيع الانتاج وتسهيل إجراءات توريد الآلات والمعدات الانتاجية.
- 3- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الصادرات السودانية وتطويرها.
- 4- المشاركة الفاعلة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية لمل لها من أهمية قصوى في دعم التبادل التجاري الدولي.
- 5- الاهتمام بالبحث العلمي في مجال إدخال التقنية الحديثة في الإنتاج.
- 6- تطبيق السياسات المالية المناسبة للحد من تدهور العملة المحلية.

قائمة المراجع:

1. أحمد مندور (1999)، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، مصر
2. إيمان عطيه ناصف (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
3. بسام الحجاز (2003)، (العلاقات الاقتصادية الدولية) المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان.
4. جلال الدين الجاك محمد (2013)، أثر النفط على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من (2000 - 2011)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. حاتم سعيد احمد سعيد (2006)، نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان للفترة (2005-1980)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
6. حلمي محمود (1991)، بحوث في نظرية المحاسبة، القاهرة: دار نهضة العربية.
7. زينب حسين عوض الله (1999)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

8. سامي عفيفي حاتم (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية.
9. شيهان ابراهيم النور التوم، (2018)، أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة افريقيا العالمية، عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
10. عبادة السمانى محمد، (2019) غسل الأموال وأثره على ميزان المدفوعات في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة افريقيا العالمية، عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
11. عرفان تقي الحسيني، (2002)، "التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
12. عمر عبد الرحمن احمد (2009)، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل للفترة (1978-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
13. غازي حسين عنابة، (1992م)، التضخم المالي، دار الجبل، بيروت.
14. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، (2009) مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء - عمان
15. مايكل إيدحمان، (1988)، الاقتصاد الكلي النظرية السياسية، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار النشر المريخ.
16. محمود يونس، عبد النعيم محمد، (2000)، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر
17. مصطفى رشدي (1985)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
18. مصطفى وسفكافي (2015)، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، عمان
19. ناظم محمود نوري الشمري (2008)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر.

الملاحق

جدول رقم (1) تحليل البيانات باستخدام ols

Dependent Variable: TB				
Method: Least Squares				
Date: 09/18/21 Time: 13:23				
Sample (adjusted): 2001 2018				
Included observations: 18 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 9 iterations				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0118	2.965873	1002.118	2972.155	C
0.0074	3.219082	29.41559	94.69120	INF
0.0436	-2.254530	4.08E-05	-9.20E-05	X

أثر التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني د.ضوالبيت أحمد ضوالبيت

0.0001	5.542648	2.96E-05	0.000164	M
0.0079	-3.183112	13.95404	-44.41727	REER
0.1867	-1.400477	0.277633	-0.388819	AR(1)
2360.714	Mean dependent var		0.688808	R-squared
2213.268	S.D. dependent var		0.559145	Adjusted R-squared
17.68449	Akaike info criterion		1469.541	S.E. of regression
17.98128	Schwarz criterion		25914602	Sum squared resid
5.312292	F-statistic		-153.1604	Log likelihood
0.008370	Prob(F-statistic)		2.135231	Durbin-Watson stat
			-0.39	Inverted AR Roots

جدول (2) التضخم في السودان خلال الفترة من 2000 – 2019

السنة	معدل التضخم %
2000	8.0
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.7
2004	8.5
2005	8.5
2006	7.2
2007	8.1
2008	14.3
2009	4.2
2010	13.1
2011	18.0
2012	35.1
2013	37.1
2014	36.9
2015	17.3
2016	17.6
2017	32.6
2018	72.9
2019	57.0

جدول رقم (3) ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 2000 – 2019

السنة	معدلات ميزان المدفوعات
2000	666.9
2001	127,6
2002	300.3-
2003	422.6-
2004	730.18
2005	48.827

أثر التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني د.ضوالبيبت أحمد ضوالبيبت

4,919.4	2006
3,268.2	2007
21.1	2008
502.0	2009
54.2	2010
835.4	2011
6,241.8	2012
4,481.3	2013
3,545.5	2014
5,460.7	2015
4,127.4	2016
5,101.9	2017
377.4	2018
503.0	2019